اللاجئون الفلسطينيون: المسؤولية والحلول

خيار «الدولة الواحدة» في إطار البحث عن حلول دائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين

□ نصير عاروري

لم تتنبّأ الولاياتُ المتحدة يومًا، ولا حتى تصوّرتْ، أنّ سياساتِها الموصوفة بعنوانٍ مضلِّلٍ هو «العملية السلمية،» قد تُثْبت يومًا أنّها كانت عاملاً مساعدًا لإقامة دولة واحدة في فلسطين التاريخية. فالحال أنّ مسايرةَ الولايات المتحدة لسياسات الاستيطان والضمِّ المتدرِّج طوال عقود متعدِّدة خَلَقتْ حقائقَ وأوضاعًا قد تَجْعل الدولةَ الثنائيةَ القومية المتعدِّدة الإثنيّات هي الحلّ الممكنَ الوحيدَ، إنْ عُدّ الأپارتهايد والتطهيرُ العرقيُّ خياريْن غيرَ مقبوليْن في القرن الحادي والعشرين.

خلال الأعوام الاثنيْ عشر أو نحوها، اتّبعتْ إسرائيلُ والولايات المتحدة سياساتٍ وَجَّهتْ ضربةً قاصمةً إلى الحلّ القائم على دولتيْن فلسطينية وإسرائيلية، في الوقت الذي واصلتْ فيه تملُّقَها الكاذبَ لمفهوم «الدولة الفلسطينية المستقلة.» والمرء يتساءل إنْ كانت إسرائيلُ وأميركا فشلتا في أن تدركا أنّ تلك السياسات عَبَّدتْ ـ عن غير قصْدٍ ـ الطريقَ أمام الحلّ الثنائيّ القومية، وأمام دولة واحدة تعدُّدية للعرب واليهود ضمن ما يسمِّيه العربُ «فلسطينَ التاريخية» ويسمِّيه الإسرائيليون «أرضَ إسرائيل»

سأُلقي نظرةً سريعةً على عمليتيْن جَرَتا مؤخّرًا في التاريخ الحديث «اتفاقيات أوسلو» (١٩٩٣ ـ ٢٠٠١) وحرب شارون ـ بوش «على الإرهاب» (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤)، وصولاً إلى دَعْم بوش دونما تحفُّظٍ لخطّة الفصل الشارونية. وسأتفحَّص أثرَهما في احتمالات الحلّ القائم على دولتيْن فلسطينية وإسرائيلية. والحال أنّ الحليفيْن الإستراتيجييْن (أميركا وإسرائيل) نجحا منذ توقيع أوسلو عام ١٩٩٣ في إنتاج قواعدهما الخاصة للعمل الديبلوماسي، وهي قواعدُ أَقْصت الفلسطينيين من طاولة المفاوضات وحَوّلت «الوسيطَ النزيهَ» [أميركا] إلى شريك في العدوان. كما أنّ الحليفيْن فَبْركا اجتهادَهما الشرعيّ لصفقةٍ إسرائيلية ـ فلسطينية، وبموجبها مُنحتْ إسرائيلُ بشكلٍ اعتباطيٍّ الضفّةَ الغربيةَ؛ وهو ما جَعَلَ نظرية بوش عن الدولة الفلسطينية «السيّدة» المجاورة لإسرائيل تمرينًا بلاغيًا لا غير.

هذه الورقة تحاول أن تُثْبت أنّ عملية أوسلو قَضَتْ على مستقبل الدولة الفلسطينية المستقلّة، وأنّ «الحرب [اللاحقة] على الارهاب» مَكّنتْ بوش في نيسان ٢٠٠٤ من إهداء شارون وعدَ بلفور جديدًا؛ وهذا جَعَلَ الرؤيةَ المستندةَ إلى دولة واحدةَ لمجموعتيْن [قوميتيْن] متساويتيْن هي الحلّ الكريم الأوحد

أوسلو وموتُ الحلّ القائم على دولتيْن فلسطينية وإسرائيلية

إنّ الإجماع على أنّ السلام سيتمّ بعد إنهاء إسرائيل انسحابَها من الأراضي الفلسطينية المحتلة عامَ ٦٧، وبعد اعتراف الفلسطينيين بوجود إسرائيل وسيادتِها على القسم الأعظم من وطنهم القومي الأصلي؛ هذا الإجماع دُفِن، في واقع الأمر، تحت أنقاض أوسلو.

فمع أوائل عام ٢٠٠٠ بدا أنّ السعي إلى تسويةٍ تفاوضيةٍ قائمةٍ على دولتيْن لَفَظ أنفاسَه الأخيرة. فقد بَيّنتْ عمليةُ أوسلو أنّ الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية هي مواصلةُ التفاوض إلى ما لا نهاية. وبدا أنّ كتابة المسوّدات المتواصلة قد مَكّن إسرائيلَ من احتلال الأراضي ومن القمع والتهجير والحرمان من دون أيّة محاسبة. وحتى لو أدّت عمليةُ إسرائيل ـ بأعجوبةٍ ما ـ إلى خرقٍ ما، فإنّ الربح الأقصى الذي كان يُمْكن أن يناله الفلسطينيون هو مجموعةٌ ممزَّقةٌ من البانتوستانات، أو المعازل غير المتجاورة، على مساحةٍ تَبْلغ ما بين ٤٠ إلى ٥٠ في المئة من الضفة الغربية، و٦٥ في المئة من قطاع غزة

لقد اعتُبرتْ دولةٌ فلسطينيةٌ مستقلّةٌ مجاورةٌ على مساحة ٢٢ في المئة من فلسطين التاريخية تهديدًا قاتلاً للمشروع الصهيوني، ومن ثم عُدّ السلامُ الحقيقيُّ «تهديدًا ديموغرافيًا» لإسرائيل. فبحلول عام ٢٠١٠ سيغدو الفلسطينيون العربُ الذين يعيشون تحت السيطرة

الإسرائيلية أغلبيةً في المنطقة الواقعة بين الأردن والبحر المتوسط، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨. وبدلاً من أن تعطي إسرائيلُ الفلسطينيين حقوقًا مساويةً في دولة واحدة، فإنّ أمامها ثلاثةَ خيارات هي: الإذعانُ إلى إنشاء دولة فلسطينيةٍ سيّدةٍ مستقلة؛ أو طرد كثير من السكّان الفلسطينيين؛ أو إبقاؤهم مسجونين في كانتونات على النمط الأپارتهايدي، وهذه هي في الأساس خطةُ شارون لعام ١٩٨١ يُعاد إحياؤها

لقد خَلقت التصريحاتُ المتبادلةُ في ١٤ نيسان ٢٠٠٤ بين بوش وشارون، والمؤتمرُ الصحفي المشترك الذي أَعْقبها، اضطرابًا في المسألة الفلسطينية لم تَشْهد مثلَه منذ وعد بلفور عام ١٩١٧. فإذْ عَدّ الرئيسُ الأميركي خطوطَ وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩ لاغيةً، وصَمَتَ عمدًا عن الكلام على حدود ١٩٦٧، فقد اعترَف [ضمنًا] في حقيقة الأمر بالاحتلال الإسرائيلي الدائم لأكـ ٢٢٪ المتبقية ممّا لم تحتلّه إسرائيلُ من فلسطين عام ١٩٤٨. وبذلك جَعَلَ بوش من حلّ الدولة الواحدة إمكانيةً في المستقبل إضافةً إلى ذلك، فإنّنا نَشْهد منذ مدة عددًا من الفلسطينيين والإسرائيليين يَدْعون إلى فكرة الدولة الواحدة تلك.

الفلسطينيون الداعون إلى دولة واحدة [في فلسطين التاريخية]

على الجانب الفلسطيني بَرَزَ الراحل إدوارد سعيد واحدًا من أنصار هذه الفكرة الرئيسيين. ففي ٢٧ أيار ١٩٩٧ قال لدوريّة **Christian Science Monitor** «إنّ حَيَوات الإسرائيليين والفلسطينيين مجدولةٌ بشكلٍ لا يُمْكن الفكاكُ منه. لا سبيلَ إلى فَصْلهم. بمقدورك أن تَغْرق في الخيال أو الإنكار، أو أن تَضَع الناسَ في غيتوات لكنْ، في الحقيقة، ثمة تاريخٌ مشتركٌ [للطرفيْن]. لذا علينا أن نجد سبيلاً للعيش معًا » وفي مقابلة مع دايڤيد برسميان في مجلة **The Progressive** (نيسان ١٩٩٩) عاد سعيد من جديد فأيّد الحلَّ العلمانيَّ الثنائيّ القومية، لا كحصيلةٍ مرغوبةٍ فحسب بل كحقيقةٍ ضروريةٍ أيضًا: «من غير المحتمل أن يستطيع مكانٌ مثلُ إسرائيل ـ التي تحيط بها من كلّ الجهاتِ دولٌ عربية ـ أن يحافِظَ على ما هو في واقع الأمر نظامٌ أپارتهايديٌّ ضدّ الفلسطينيين.»

كما انضمّ إلى الدعوة من أجل بناء دولة واحدة مثقفون فلسطينيون آخرون في الأراضي المحتلة عام ٦٧ وداخلَ إسرائيل وفي المنافي، ومن بينهم. نديم روحانا، وعادل غانم، وعزمي بشارة، وعادل سمارة، وآخرون. فعزمي بشارة يَعْتبر إسرائيل دولةً ثنائيةَ القومية بحكم الأمر الواقع، وإنْ كانت لا تعامل إحدى مجموعتيْها القوميتيْن (أي العربية) بالمساواة مع الأخرى. وبشارة حاليًا يقود حركةً داخل إسرائيل [فلسطين ٤٨] تناضل من أجل المواطنة والحقوق المتساوية. وقد قال في مقابلة في مجلة **MERIP** «لا نستطيع أن نحافظ على هويّتنا القومية إلاّ إذا طالَبْنا بالمساواة في إسرائيل. وبغيْر ذلك ستصبح هويتُنا القوميةُ مجرّدَ ثمرةٍ للقوى التي تَنْفي بعضُها بعضًا، أي ستصبح هويةً قوميةً سلبيةً، أو ثمرةً لرفض إسرائيل القبولَ بنا.»[١] ويرى بشارة أنّ الكفاح من أجل المساواة والحقوق الجماعية متّصلٌ اتصالاً عضويًا بالكفاح من أجل ثنائية قومية ديموقراطية. فهو يقول في المقابلة نفسها «إنّ مساواة الأفراد بعضهم ببعض داخل إسرائيل لا يُمْكن تحقيقُها من دون الحقوق الجماعية. ذلك أنّه من المستحيل للعرب في إسرائيل أن ينصهروا مع اليهود الإسرائيليين في أمة واحدة، كما حدث في فرنسا والولايات المتحدة، لأنّ هذا يُبْطل أساسَ بنْية إسرائيل.»

مثقفون فلسطينيون آخرون، أمثال نديم روحانا، أَدْركوا الرابطَ بين فشل أوسلو وحتمية الدولة الواحدة الثنائية القومية على كل فلسطين التاريخية. يقول روحانا «إنّ فشل عملية أوسلو في تحقيق دولة فلسطينية قابلة للحياة قد يؤدّي إلى تلاقي مصالح كلّ قطاعات الشعب الفلسطيني في الدعوة إلى دولة موحَّدة في فلسطين. بل الحقّ أنّ الاستجابة الأكثر ترجيحًا للآمال الذاوية من أجل دولة فلسطينية [على الضفة والقطاع] لن تكون القبولَ بنظام حكم بانتوستاني في الضفة الغربية، بل تطويرُ برنامج سياسي داخل التيار السائد يعيد تعريفَ الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني من كونه صراعًا على الأرض والسيادة إلى صراع من أجل تقاسم القوة والمساواة بين الفلسطينين واليهود في كامل فلسطين التاريخية، وذلك على شكل دولةٍ ثنائيةِ القومية أو علمانيةٍ ـ وهي القضيةُ عينُها التي يُناضل من أجلها الفلسطينيون داخل إسرائيل [حدود ٤٨] »[٢]

الإسرائيليون الداعون إلى دولة واحدة [على «أرض إسرائيل»]

على الجانب الإسرائيلي قدّم ميرون بنڤنيستي نموذجًا بلجيكيًا لكلّ فلسطين الواقعة بين البحر المتوسط والأردن: «إنّ الواقع في أرض إسرائيل هو واقعٌ ثنائيُّ القومية. والواقع داخل الخط الأخضر ثنائيُّ القومية هو أيضًا .. إنّ النموذج الأقرب إلى فؤادي هو نموذجُ بلجيكا: شَعْبان، الفلمنك والولّونيون؛ وحكومتان إقليميتان؛ وحكومةٌ مركزيةٌ واحدة... والتوجُّه الذي أُفضّله هو الكَنْتَنة، أيْ تقسيم أرض إسرائيل غربيَّ نهر الأردن إلى كانتونات يهودية وعربية، وأودّ أن يكون من الواضح أنّني أَشْمل الجليلَ والمثلّثَ في هذا الاقتراح.. »[٣]

١ ـ **MERIP** Press Information, Note # 12, Dec. 14, 1999.

٢ ـ Nadim Rouhana, "The Test of Equal Citizenship," **Harvard International Review** 20 (1998), p. 78.

٣ ـ **News From Within,** April 1997.

ومؤخّرًا ربَطَ بنقنيستي بين «خطة الفصل» الشارونية وتصريحاتِ بوش من جهة، ودولةٍ محتملةٍ ثنائيةِ القومية من جهة ثانية، فقال: «آرييل شارون ـ المُتوَّجُ بالنّصر والمقتنعُ بأنّه كَشَف عن مبادرة جريئة جديدة تُحْبط كلَّ المخطّطات ـ سيُدْهَش بأن يَكْتشف أنّه دُفع في واشنطن إلى تبنّي عمليةٍ متسارعةٍ لبناء دولة إسرائيل كدولةٍ ثنائيةِ القوميةِ تَسْتند إلى الأپارتهايد... لكنْ سيأتي اليومُ الذي يَكْتشف فيه المؤمنون بهذا الوهم أنّ 'الفصل' هو وسيلةٌ للقمع والهيمنة، وسيعبِّئون قواهم من أجل تفكيك الجهاز الأپارتهايدي. وسيكون آخرَ مَنْ يُذْعنون للتخلي عن مثال 'الفصل' ويتمسّكون بحقوقهم هم الفلسطينيون؛ ولكنّ خطة شارون للفصل وتصريحَ بوش سيستفزّانهم إلى حدٍّ ما. وبهذا المعنى فإنّ انتصار بوش البلاغي مزروعٌ ببذور دماره إن الخطة البانتوستانية متواصلةٌ الآن؛ والسيناريو الذي أراد شارون أن يتجنّبه بكلّ طاقته سيتكشّف تباعًا.»[١]

ويرى حاييم برشيث، وهو أكاديمي إسرائيلي وابنُ ناجين من الهولوكوست، أنّ الدولة الواحدة [الثنائية القومية] هي الحلّ الوحيد الذي تَعْمل إسرائيل على التيقُّن من أنّ حلّ الدولتيْن سيُقْصيه عن الأجَنْدة العملية. فهو يقول: «ما يَقْترحه تشومسكي [أي الحلّ القائم على دولتيْن] قليلٌ أكثر ممّا يَنْبغي، ومتأخّرٌ أكثر ممّا يَنْبغي، لا لأنّ فلسطين رفضتْ هذا الحلّ، بل لأنّ إسرائيل رفضتْه. ليس الفلسطينيون ديوكَ حَبش [أيْ بُلَهاء]... والظنُّ أنّ بالإمكان إجبارَهم على [العيش في] ١٦ غيتوًا أمرٌ مضحكٌ. ولكنّ الظنّ أنّ إسرائيل ستعود طوعًا إلى حدود ١٩٦٧ أمرٌ مضحكٌ هو أيضًا. إنّ المجتمع الدولي يتحمّل كاملَ المسؤولية عن فشله في التدخُّل عند الاستطاعة. ومع أنّه ليس واضحًا متى يتحقّق حلٌّ تقدميٌّ يعيش بموجبه اليهودُ والعربُ معًا، فإنّه يبدو أنّ مثلَ هذا الحل هو الحلُّ الوحيدُ الباقي، لأنّ إسرائيل فعلتْ كلَّ ما في وسعها لعدم السماح لأيّ حل آخر بأيّ فرصة للنجاح. ويبدو أنّ السؤال [الذي يَطْرح نفسَه] هو: هل علينا أن نَشْهد مبارزةً دمويةً حاسمةً، ومجازرَ، وتطهيرًا عرقيًا، قبل أن يَبْرز هذا الحلّ؟ ذلك هو السؤال الذي لا يستطيع المجتمعُ الدوليُّ أن يتجاهله إلاّ بتبعاتٍ وخيمة.»[٢]

ويكتب إسرائيليٌّ آخر، هو دانييل غاڤرون، الذي بقي صهيونيًا معظمَ حياته، في كتابه الأخير **الوجه الآخر لليأس: اليهود والعرب في الأرض الموعودة**، أنّ الحلّ الوحيد في رأيه الذي يُمْكن أن يَحْفظ الدولةَ اليهودية ـ ألا وهو تقسيمُها إلى دولتيْن، إسرائيل وفلسطين ـ لم يعد يُمْكن الدفاعُ عنه فإذا شاء اليهودُ الإسرائيليون الآن ضمانَ مستقبلهم على المدى البعيد في المنطقة، فإنّ عليهم ـ كما يَشْرح ـ أن يوافقوا على التخلّي عن السيادة اليهودية، وأن يَنْتقلوا بسرعةٍ ـ ما دام ميزانُ القوى مائلاً لصالحهم ـ إلى ديموقراطية متعدِّدة الإثنيّات. يقول: «بعد ٥٥ سنة من السيادة اليهودية، آن الأوانُ لفَرْطِ الدولة اليهودية وبناءِ دولةٍ إسرائيليةٍ ـ فلسطينيةٍ مكانَها... فبعد أن استنتجنا أنّ على المنطقة الواقعة بين المتوسط ونهرِ الأردن أن يتمّ تقاسُمُها ولكنْ لا يُمْكن تقسيمُها، بقي أمامَنا خيارٌ واحدٌ لا غير: التعايش الإسرائيلي ـ الفلسطيني في دولة واحدة.»[٣]

استراتيجيات بديلة

إنّ النقاشَ السابقَ ذكرُه عن عيوب عملية السلام، وخطابَ «الدولة» الواحدة في المجاليْن الفلسطيني والإسرائيلي، يبيِّنان الحاجةَ إلى تدشين استراتيجيات بديلة، الآن لا غدًا. وهذا ما يَفْعله تمامًا منظّمو هذا المؤتمر [في دمشق]. وإنّنا في حاجة إلى نقاش متواصل في الموضوع من أجل إبقائه حيًا، ومن أجل بناءِ حركة، ومن أجل تحسيس الناس في القوميتيْن معًا وفي العالم كلّه بالموضوع.

بالنسبة إلى الفلسطينيين، لم يكن سبيلُ الدولة الواحدة الثنائية القومية شكلاً جديدًا من التطوُّر السياسي عندهم؛ فقد سَبَقَ أن ظَهَرَ في أول برنامج تحرير لهم بعد احتلال ١٩٦٧، وذلك في دعوتهم إلى قيام دولة ديموقراطية علمانية. لكنّ هذا البرنامج، الذي رُبط بالكفاح المسلّح، صُرِف النظرُ عنه بسرعة قبل أن يتمّ مجرّدُ نقاشه، وذلك من أجل التكيُّف مع الأولوية التي وضعتها الدولُ العربيةُ للنضال الديبلوماسي

وبعكس الأفارقة الجنوبيين الذين أَعْلنوا الكفاحَ المسلّح هم أيضًا ولكنّهم واصلوا التشبُّثَ بإقامة دولةٍ موحّدة، فإنّ القيادة الفلسطينية أَسْقطت التوجُّهَ نحو إقامة دولة ديموقراطية علمانية واحدة، وتبنّتْ حلَّ الدولتيْن. ولعلّ القراءة الاسترجاعية تُظْهر أنّ هذا القرار ربما كان أكثرَ القرارات التي اتّخذتها تلك القيادةُ ضررًا. ولقد بقي هدفُ الوجود [الفلسطيني] المستقلّ المنفصل [عن إسرائيل] دونما مساسٍ حتى بعد أن انتقل النضالُ الفلسطيني داخلَ الأراضي المحتلة [عام ٦٧] باتجاه البعد السياسي طوال السبعينيات وحتى أثناء انتفاضة الثمانينيات، والتي ركّزتْ على تعزيز الذات والتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي إذن، في حين ركّزَ المجتمعُ المدني الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام ٦٧ على العصيان المدني،

١ ـ Meron Benvinisti, "Founding a Bi-National State," **Ha'aretz**, April 22, 2004.

٢ ـ Haim Bresheeth, "Two States, Too little, Too Late," **Al-Ahram Weekly**, March 19, 2004.

٣ ـ Peter Hirschberg, "One State Awakening," **Ha'aretz**, Dec. 12, 2003.

محاولاً أن يَجْعل الاحتلالَ أمرًا غيرَ عملي لا غيرَ مرغوبٍ فيه فحسب، كانت قيادةُ منظّمة التحرير الفلسطينية في الخارج تضع كلَّ بَيْضها في سلّة الديبلوماسية العربية، وهي عيْنُها السلّةُ الأميركيةُ التي جَلَبت الكارثةَ على القضية الفلسطينية. وتلك كانت بدايةَ نهايةِ الحلّ القائم على دولتيْن، ولعلّ ذلك هو الذي خلّفَ التوجُّهَ نحو إقامة دولة ديموقراطية علمانية واحدة على كامل فلسطين التاريخية بديلاً أوحدَ من نظام التمييز العنصري القائم [الأپارتهايد] ولقد أوْصى الصحفيُّ المخضرم الجنوبأفريقي أليستِر سپاركس بالنموذج الجنوبأفريقي مثالاً وسبيلاً عمليًا للخروج من الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ فهو يقول: «من أجل تقدير الإنجاز الاستثنائي الذي حقّقه هذا النموذجُ حقّ قَدْره، تصوَّرُوه مطبَّقًا على الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وأنا لا أَقْصد حلَّ الدولتيْن الذي طرحتْه اتفاقياتُ أوسلو، ولا ما يسمّى بـ 'خارطة الطريق' التي طَرَحْتها إدارةُ بوش؛ فهذان الحلاّن أپارتهايديّان تمييزيان (شأن ما استُخدم في قبرص المقْسومة وفي يوغوسلافيا السابقة التي خَضعت للتمييز أو العزل الإثني). لا! إنّ حلاً جنوبأفريقيًا في الشرق الأوسط سيَدْمج إسرائيلَ وقطاعَ غزة والضفة الغربية في بلدٍ واحدٍ تَحْكمه غالبيةٌ منتخبةٌ، وهذه الغالبية ستكون فلسطينية بعد زمن قليل. وسيعيش الشعبُ اليهودي كمجموعةٍ أقليّةٍ، وإنْ مسيطرةٍ اقتصاديًا. فإنّ صَدَم هذا [الحلُّ المقترحُ] أيًا من الناس بوصفه غيرَ محتملٍ، فليكن هو المعيارَ الذي نقيس به إنجازَ جنوبي أفريقيا ـ وهو إنجازٌ حَوَّل هذا البلدَ، الذي كان حتى الأمس القريب أَنْتَنَ ما في العالم عنصريةً، إلى نموذجٍ [يُحتذى] أمام عالمٍ تمزِّقه الخلافاتُ الدينيةُ والإثنيةُ والعرقيةُ »[1]

إنّ على أيّ بديل واقعيّ لأوسلو و«لتفاهم شارون ـ بوش» أن يَضْمن إزالةَ مكامن العجز المفروضةِ على الفلسطينيين في أماكن وجودهم الثلاثة (٤٨، و٦٧، والشتات) وذلك سيتطلّب نضالاً منهجيًا ومتواصلاً بعزم، يَجْمع أجزاءَ الشعب الفلسطيني الثلاثة معًا إلى اليهود الإسرائيليين الراغبين في ألاّ يكونوا أسيادَ شعبٍ آخر، ولا أصحابَ امتيازات في نظامٍ أپارتهايدي، ولا مستوطنين كولونياليين يَحْرمون أبناءَ الأرض الأصليين من الوجود أو يتوقون إلى اختفائهم.

سيكون على النضال أن يَهْدف إلى حماية قانونية للجميع في أيّ دولة موحّدة كالتي نَطْرحها ـ كما هو الحال في التعديل الرابع عشر من دستور الولايات المتحدة الذي ينصّ على عدم شرعية أيّ تباين أو تصنيف تمييزي، وعلى إنهاء العَزْل القومي وإزالته من النسيج الاجتماعي والاقتصادي والقانوني للمجتمع وستكون المساواةُ لكلّ إنسانٍ في فلسطين/إسرائيل شعارَ النضالِ الجديدِ.

قد يبدو هذا النوعُ من النضال غيرَ واقعي، وقد يبدو هدفُه مثاليًا أو طوباويًا. ومع ذلك فإنّه يَمْتلك بالتأكيد احتمالاتِ نجاح تَفُوق ما تَمْتلكه معادلةُ أوسلو الرجراجة، التي آلت اليومَ أصلاً إلى مزبلة التاريخ. إنّ العمليّة التي بدأتْ في أوسلو، وتوقّفت الآن عند خارطة الطريق، ثم خرجتْ عن السكّة بعد خطة شارون للفصل، لن يكون بمقدورها أن تصل إلى أيّ مكان لأنّ مسارها يَسْتند إلى الطبيعة الأساسية للدولة الإسرائيلية التي تَحُول دون التعايش الحقيقي مع الشعب الفلسطيني على أيّ أساسٍ من المساواة.

وفي التحليل الأخير يجب أن يُطْرح السؤالُ عمّا إذا كان بمقدور إسرائيل، كقوةٍ إقليميةٍ عظمى، أن تَزْدهر فعلاً كقاعدةٍ متقدّمةٍ للغرب في المنطقة. وفي حين يبدو مستحيلاً في الوقت الحاضر أن تتمّ أيةُ تحرُّكات باتجاه التعاون، ناهيك بالاندماج، فإنّ معضلة إسرائيل ستستمرّ ما دامت مشاكلُها البنيويّة تواصل تقويضَها للمبادئ المزعومة التي بُنيتْ عليها هذه الدولةُ. إنّ السؤال عمّا إذا كانت الصهيونيةُ حركةَ نهبٍ قومي أمْ حركةَ شعبٍ مضطَهدٍ تَعْمل وفق أخلاقياتٍ إنسانيةٍ تَسْعى إلى السلام والتسوية، إنّ هذا السؤال ينبغي أن يُطْرَحَ علانيةً وبشفافيةٍ ودونما نبرة اعتذارية. فقط حين يوسَّع هذا النوعُ من النقد إلى ما يتعدّى الأكاديميا ليَشْمل التيارَ [الإسرائيليّ] السائد ويَخْترقَ وعيَ اليهود الإسرائيلي العادي، ستبدأ ما يسمّى بعملية السلام باتخاذ أبعادٍ سلميةٍ حقيقية. وفقط حين يقرِّر الفلسطينيون إعادةَ اكتشاف وإعادةَ تجديد إطار الدولة العلمانية الديموقراطية الذي دَعَوْا إليه، ويحوّلونه من شعار إلى برنامج قابلٍ للحياة يُمْكن السِّجالُ من حوله وتكييفُه مع حقائق الحاضر، فقط إذّاك يُمْكن بعثُ الأملِ مجدّدًا في مشروع سلام حقيقي. وأيًا كانت التسمية التي نشير بها إلى هذه الظاهرة ـ سواء أكانت «دولةً ثنائيةَ القومية» أمْ «نظامًا فدراليًا،» أمْ «ترتيبًا كانتونيًا على النموذج السويسري» ـ فإنّ القواسم المشتركة ستَبْقى هي هي: حقوق متساوية للجميع، ومواطنية متساوية للجميع، وتعدُّديةٌ، وتعايش.

ترجمه عن الإنكليزية: سماح إدريس

نصير عاروري

أستاذ العلوم السياسية (متقاعد) في جامعة ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأميركية.

١ ـ Allister Sparks, "What South Africa Can Teach the Middle East," **Washington Post,** April 18, 2004, p. 32.